الاتحاد المغربي للشغل　　　　الجامعة الوطنية للتعليم

كفى من اللقاءات الصورية والشكلية -متابعة المسؤولين عن الفساد المالي والتربوي – التعجيل بالاستجابة للمطالب العادلة للأسرة التعليمية

إن اللقاء الوطني للجامعة الوطنية للتعليم، المنعقد يوم السبت 25 فبراير 2012، بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء، تحت إشراف الأمانة الوطنية للجامعة،

بعد تدارسه وتقييمه لاجتماع 17 فبراير 2012 بين وزير التربية الوطنية والنقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية ،

وبعد تحليله لما آل إليه الوضع التعليمي بالمغرب في ارتباط وثيق بالملفات والقضايا الحقيقية والأساسية لنساء ورجال التعليم والتي لا زالت معلقة أو مقصية أو مهمشة ...

فانه

1- يؤكد أن الاستقرار الاجتماعي الحقيقي داخل قطاع التربية والتكوين يتطلب التزام الوزير الجديد بالقوانين الوطنية والمواثيق الدولية المنظمة للعلاقات المهنية ، وباحترام الأجهزة النقابية وعدم تجاوزها أو التطاول على صلاحياتها ، وباعتماد مقاربة تشاركية حقيقية ترتكز على التشاور الدائم ، والمفاوضة الجماعية الحقة ، والحوار الاجتماعي الجاد والمسؤول المفضي إلى الاستجابة لمطالب كل مكونات الأسرة التعليمية المهضومة الحقوق .

2- يرفض اللقاءات الشكلية والصورية ،ويوضح للرأي العام التعليمي والوطني أن الملفات والقضايا الأساسية لنساء ورجال التعليم لم تناقش خلال لقاء 17 فبراير 2012 ، وبالتالي فان اللقاء لم يفض إلى اتفاقات أو قرارات حقيقية / ملموسة ملزمة للأطراف المشاركة في الاجتماع ، بل أن "القرارات التاريخية " التي تم الترويج لها عبر ضجيج إعلامي لم يسبق له مثيل ، لا تعدو أن تكون سوى تعبيرا عن أفكار وحسن نوايا ومبادئ عامة مجردة ،غير دقيقة ، وقابلة لكل التأويلات والاجتهادات ، كما أنها قد تتحقق جزئيا بعد سنوات ، وقد تبقى مجرد أوهام أريد زرعها لتلطيف الأجواء وتهدئة الأوضاع ...

3- يعتبر أنه باستثناء الإجراء الغامض والمثير للجدل والاستغراب ، والمتعلق بالغاء أو توقيف العمل بالمذكرتين 122 و 204 ،أو بالتوقيف المؤقت للتكوينات ، فان كل الملفات الأخرى المدرجة في جدول الأعمال الذي انفرد بطرحه الوزير ، أرجئت إلى أوقات لاحقة ، أو أحيلت على إحدى اللجان قصد دراستها ، أو قيل أنها ستجد حلولا لها في إطار مراجعة النظام الأساسي المنتظر .

4- يعتبر أن هذا الإجراء يشكل فقط نصف انتصار للأسرة التعليمية ، ويطالب الوزير ورئيس الحكومة الجديد بالوفاء بوعوده الانتخابية المرتبطة بمحاربة الفساد و المفسدين الذين تلاعبوا بالملايير التي خصصت للبرنامج الاستعجالي ، ولمختلف التكوينات حول بيداغوجيا الإدماج (وللمستفيد الأول منها) التي لم تحقق أية نتائج ملموسة تذكر، وبتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول مصير المليارات التي أهدرت دون رقيب ولا حسيب (44 مليار درهم + 12مليار درهم ...)، ونشر نتائج أعمال لجنة التقصي، ومتابعة كل المسئولين عن هذه السياسة الفاشلة والمدمرة...

5- يعبر عن تضامنه المطلق والغير مشروط مع نضالات نساء ورجال التعليم بمختلف الجهات والأقاليم ومواقع العمل ،ومع مختلف الفئات التعليمية المقصية والمحكورة التي تناضل وتحتج باستمرار دفاعا عن مطالبها العادلة والمشروعة ، ويدعو الوزارة والحكومة إلى الإسراع بالاستجابة لها دون تماطل :

– تفعيل بنود اتفاق 26 أبريل 2011 (الدرجة الجديدة . الترقية بقاعدة التسقيف....) - إنصاف معتقلي الزنزانة 9(الترقية الاستثنائية...) - الإدارة التربوية - المبرزون - المجازون - الدكاترة - حاملو الماستر- ملحقو الاقتصاد والإدارة والملحقون التربويون - مفتشو التوجيه والتخطيط - الأطر المشتركة (المساعدون التقنيون - الكتاب والإداريون - التقنيون ...)- متفقدو التعليم الأولي والمنسقون - التعويض عن العمل بالعالم القروي- التربية غير النظامية ومحاربة الأمية ---

6- يهيب بكافة مناضلي ومسؤولي الجامعة الوطنية للتعليم الأوفياء لهوية ومبادئ الاتحاد المغربي للشغل ولتاريخه ولمواقفه وأهدافه النبيلة والثابتة وطنيا وجهويا وإقليميا ، إلى المزيد من اليقظة ،والى التحلي بالحيطة والحذر والى مواجهة كل أشكال الانتهازية والتخاذل والتضليل والتآمر ، والى الارتباط العضوي بمختلف مكونات الجماهير التعليمية المتضررة " المحكورة "، وتعبئتها استعدادا لخوض كل الأشكال النضالية والاحتجاجية دفاعا عن الحقوق والكرامة ، و عن المدرسة الوطنية العمومية والخدمة العامة ، و عن نظام أساسي جديد منصف –عادل ومتوازن يتجاوز ثغرات النظام الحالي ، ونظام تعويضات يحقق تكافؤ الفرص مع باقي موظفي الوظيفة العمومية ، ويستجيب لمتطلبات الحياة والعيش الكريمتين ، و إقرار سياسة تعليمية تستجيب لانتظارات وتطلعات الطبقة العاملة المغربية والجماهير الشعبية الكادحة .

اللقاء الوطني للجامعة الوطنية للتعليم

الدر البيضاء 25 فبراير 2012

الجامعة الوطنية للتعليم
أ.م.ش.
U.M.T.
FEDERATION NATIONALE DE L'ENSEIGNEMENT